رؤساء عرب في المجالس البلدية. فقد كشف بيرس، في مقابلته مع شبكة التلفزيون الاميركي *N. B. C.* التي سبق ذكرها، الاهداف المتوخاة من التعيين، بقوله ان رؤساء البلديات في الضفة الغربية يستطيعون القيام بدورهم في تمثيل الشعب الفلسطيني في محادثات السلام (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٠/١٩٨٥). هذا في الوقت الذي لا يستطيع احد نكران ما آلت اليه الاوضاع في مدن الضفة الغربية بوجه عام، وفي مدينة نابلس، كبرى هذه المدن والتي انصبت جهود سلطات الاحتلال على تكثيف اتصالاتها من أجل البدء بتنفيذ تجربة التعيين فيها اولاً. وحاول الذين ابدوا استعداداً لقبول التعيين الاحتماء بازمة البلديات لاسناد تحركاتهم.

ولكن، هل يمكن فصل هذه الازمة عن الازمة السياسية العامة ؟ وهل يمكن مقايضة الاصلاحات البلدية والخدمات وغيرها من المشكلات التي باتت تعاني منها البلديات بقضية سياسية هي اشمل واعم من مجرد ازمة خدمات ؟

لقد حاول كل طرف من الاطراف المختلفة الاجابة عن هذا السؤال. وقد شكل قبول ظافر المصري التعيين الذي صدر أمر به في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، اجابة، الى حد ما، عن بعض الاسئلة المتعلقة بالازمة على صعيد الخدمات البلدية.

تصاعد الخلافات

بدأت ازمة الخدمات البلدية تظهر بوضوح في اعقاب اقالة رؤساء المجالس البلدية وتجميد اعمالها في آذار (مارس) ١٩٨٢، خصوصاً في مدينة نابلس التي يبلغ عدد سكانها مئة الف نسمة، وتعتبر مركزاً هاماً للعمل الوطني. فقد أدى الوضع الجديد الى امتناع ٨٤٥ موظفاً وعاملاً من عمال البلدية عن العمل، انتظم منهم ٧٥ موظفاً مباشرة في العمل عند تعيين ضابط اسرائيلي في رئاسة البلدية وتقاضوا رواتبهم من الادارة الاسرائيلية، بينما عاد الباقون لمزاولة اعمالهم فيما بعد، دون تقاضي رواتب من الادارة الاسرائيلية (**العودة**، ٩/٥/١٩٨٥). وقد أصدرت السلطات الاردنية قراراً، بعد تعيين الضابط الاسرائيلي، يقضي «بتوقف الأردن عن صرف رواتب موظفي وعمال بلدية نابلس» (**المصدر نفسه**). وبررت ذلك بالقول: «ان الايرادات التي تتلقاها البلدية، في ظل الادارة الاسرائيلية، تكفي، تماماً، لتسديد الالتزامات تجاه الموظفين الذين يعملون في قطاع الخدمات الذي يدر مثل هذه الايرادات» (**المصدر نفسه**). وبموازاة ذلك، عملت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على تجميد جميع المشاريع الحيوية، واوقفت النشاطات التي كانت قيد العمل ابان فترة البلديات المنتجة، ومنعت احضار الاموال اللازمة (المقصود الدعم الذي تقدمه اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة للبلديات)، مما أدى الى اضعاف الميزانيات، وبالتالي تجميد المشاريع العمرانية وغيرها (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨٥). كما رفعت الادارة الاسرائيلية كلفة الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه، واقتطعت شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، جزءاً من مشروع كهرباء البلدية، كما ارتفعت المتحصلات والرسوم التي يدفعها المواطن للبلدية بنسبة ٩٠٠ بالمئة، بالدينار الاردني، في مجال رخص الحرف والصناعات وضريبة النفايات، وبنسبة ٣٠٠ بالمئة في متحصلات أخرى، أضف الى ذلك المخالفات العديدة في مشاريع البناء (**المصدر نفسه**، ٩/٥/١٩٨٥).

وكان من نتيجة هذا كله ان اصبحت شوارع المدينة بحاجة الى اعمال الصيانة، وظهر إهمال عام في مستوى الخدمات العامة، وهبط مستوى المحافظة على نظافة المدينة، وانقطع عمال التنظيفات عن متابعة اعمالهم بانتظام. وادى تدهور الوضع الخدماتي على هذه الصورة الى ظهور نقمة عامة في المدينة، مما فسح في المجال امام بعض المتطلعين الى رئاسة البلديات ـ وفقاً لاحدى وجهات النظر ـ للاستفادة من الازمة لتبرير اتصالاتهم مع السلطات الاسرائيلية والسلطات الاردنية تحت شعار «تطوير الخدمات والمشروعات الحيوية في المدينة» و «انقاذ ما يمكن انقاذه». ومما قيل في هذا المجال «ان استمرار الحال في البلديات على ما هو عليه الآن من شأنه ان يلحق اضراراً كبيرة بالمواطنين، على الاقل من حيث الخدمات المعطاة لهم، وخاصة تصاريح البناء» (**البيادر، القدس**، ١٥/٣/١٩٨٦).